

التعليم الجامعي في سوريا
بين مُخْرجات التعليم وسوق العمل

TRENDS
Economic studies
ترندز
للدراسات الاقتصادية
Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi



الملخص التنفيذي

تُواجه الجامعات السورية تحدّي مُواءَمة مُخرجاتها مع احتياجات الاقتصاد خلال التعافي وإعادة الإعمار؛ فارتفاع عدد الخريجين لا يكفي لتعزيز التوظيف إذا افتقرت البرامج إلى المهارات العملية، ولا تستطيع الجامعات وَحْدها توفير وظائف في غياب الاستثمار والطلب الإنتاجي. وتتمثّل القضية في تحويل التعليم إلى قدرات قابلة للاستخدام داخل المنشآت السورية.

وقد رصدت منصة "وورك لينك WorkLink ": 2,573 إعلان وظيفة في النصف الأول من 2026، برزت فيها تخصصات الإدارة والصحة والعلوم الاجتماعية، لكنّ المنصة لا تُمثّل السوق السورية كلها؛ إذ استحوذت المنظمات غير الربحية على معظم فرصها. ويقارن التقرير هذه المؤشرات مع تقييم المهارات لدى أصحاب العمل في الولايات المتحدة وتجارب الربط الجامعي في أربع دول.

- **تضم بيانات WorkLink للنصف الأول من 2026 نحو 3,336 فرصة منشورة، منها 2,573 إعلان وظيفة، وهي عيّنة غير شاملة للسوق السورية.**
- **تصدَّر قطاع البرامج والمشروعات الإعلانات بواقع 658 إعلانًا، تلاه قطاع الصحة والطب بـ589 إعلانًا.**
- **قيَّم 81.5% من أصحاب العمل الأمريكيين كفاءة الخريجين في العمل الجماعي بأنها مرتفعة، مقابل 31% في القيادة.**
- **أحصت ألمانيا 1,824 برنامج دراسة جامعية مزدوجة تضم 113,526 طالبًا في 2024.**
- **بلغت نسبة توظيف خريجي دفعة 2024 في أيرلندا 80.2% بعد تسعة أشهر من التخرج.**

مقدمة

تُقاس مساهمة الجامعات في الاقتصاد بالمهارات والإنتاجية والابتكار، وليس بعدد الشهادات وحده. ويؤدي تعطُّل المصانع وضعف الاستثمار إلى تقليص فرص التوظيف، بينما قد تتطلب الوظائف القائمة مهارات تطبيقية ورقمية لا تكفي الدراسة النظرية وحدها لتوفيرها. ولذلك يجمع التحليل بين الطلب على الخريجين وقدرة الاقتصاد على استيعابهم.

يعتمد التقرير على بيانات الوظائف المعلنة في سوريا خلال يناير–يونيو 2026، ومسح أمريكي لكفايات الخريجين، مع دراسة تجارب ألمانيا وسنغافورة وأيرلندا والسعودية.

وتُعرَض النتائج وَفْق حدود مصادرها، ويُميِّز التقرير بين الطلب المنشور والطلب الفعلي في الاقتصاد.



أولًا: التعليم الجامعي في سياق التعافي الاقتصادي

تشير تقديرات البنك الدولي إلى بلوغ كلفة إعادة الإعمار المادية في سوريا 216 مليار دولار، وَفْق تقييم الأضرار للفترة 2011 – 2024. وهذا رقم لحاجات إعادة بناء الأصول المادية، وليس حجم استثمار مُنفَّذ أو طلبًا مُباشِرًا على العِمَالة. لكنّه يُحدّد قطاعات قد تتوسَّع فيها الحاجة إلى المهارات؛ إذا توفرت الموارد والتنفيذ، منها: البناء والتشييد، والكهرباء، والمياه، والصحة، والنقل، والخدمات المساندة.

وتواجه الجامعات في هذا السياق ثلاثة قيود متزامنة: ضعف التجهيزات والمختبرات اللازمة للتعلُّم التطبيقي، وتفاوت قدرة الشركات على استقبال المتدربين، وضبابية المعلومات المتعلقة بالتخصصات والأجور والوظائف. ويزيد ضعف الإنتاجية ومحدودية التمويل من صعوبة انتقال الخريج إلى وظيفة تناسب تخصُّصه حتى عندما يمتلك المهارات المناسبة. ولذلك لا يصحّ تفسير بطالة حملة الشهادات كلها بأنها إخفاق جامعي.



مستويات الربط بين الجامعة والاقتصاد

المستوى	ما يقاس اقتصاديًّا	نطاق التدخل
التخصصات	أعداد الداخلين والخريجين مقابل نمو القطاعات	تخطيط القبول والبرامج
المهارات	القدرة على أداء المهام داخل المنشآت	المناهج والمختبرات والتدريب
التوظيف	وقت البحث عن العمل والراتب ومُلاءَمة الوظيفة	التوجيه والتعاون مع الشركات
الاستثمار	نشوء وظائف ومشروعات في القطاعات الإنتاجية	السياسة الاقتصادية والتمويل



ثانيًا: التخصصات المطلوبة في الإعلانات السورية

تعرض بيانات منصة WorkLink حقول الدراسة والمؤهلات الأكثر ورودًا ضمن متطلبات إعلانات الوظائف المنشورة بين يناير ويونيو 2026. وقد ورد تخصص إدارة الأعمال في 250 إعلانًا، وعلم النفس في 244، والتمريض في 195، وعلم الاجتماع في 156، والاقتصاد في 154. وهذه تكرارات لذِكْر المؤهل في نصوص الوظائف وليست أعداد خريجين مطلوب توظيفهم أو فرص عمل منفصلة لكل تخصص.

الشكل (1): التخصصات الجامعية الأكثر ذكرًا في الوظائف المنشورة بسوريا



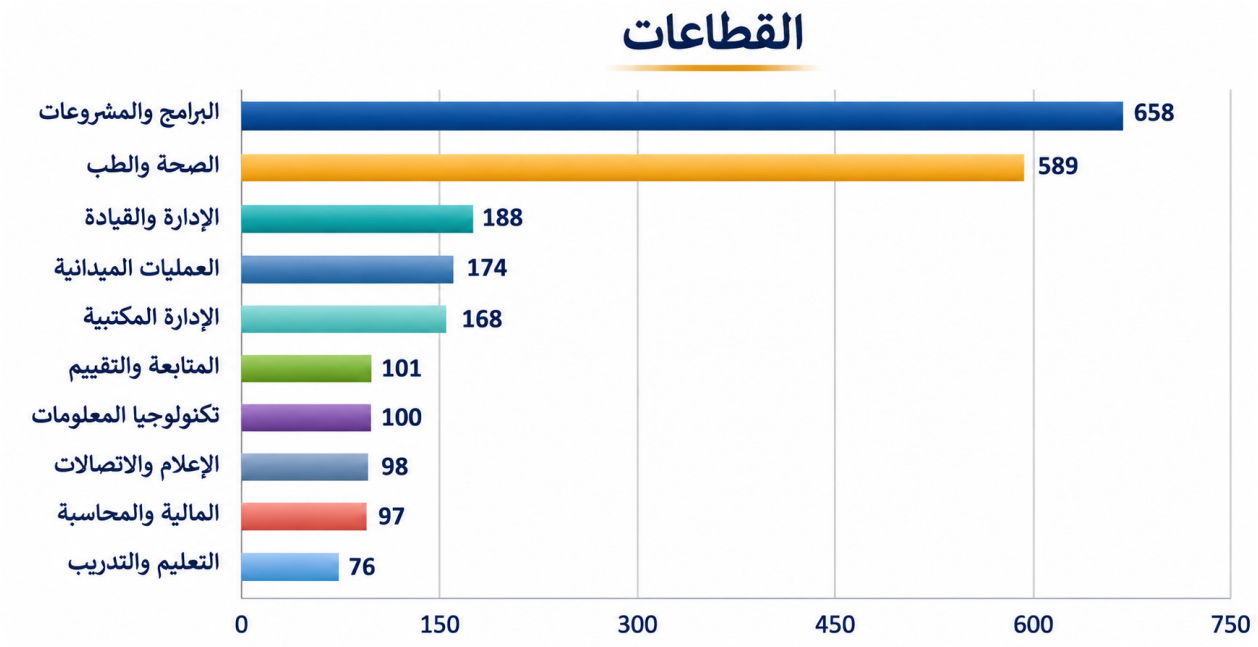
الوحدة: عدد مرات ذِكْر التخصص ضمن شروط إعلانات الوظائف | الفترة: يناير–يونيو 2026 | المصدر: WorkLink، تقرير النصف الأول 2026.

وتظهر التخصصات الإدارية والنفسية والصحية بوضوح داخل هذه العينة؛ لكن تفسيرها يحتاج إلى النظر في طبيعة الجهات الموظِّفة. فقد نشرت منظمات غير ربحية 84% من إجمالي الفرص على المنصة، ما يجعل الوظائف الإنسانية والاجتماعية أكثر حضورًا من بعض التخصصات الصناعية والزراعية. ولا يجوز تحويل هذا الترتيب مباشرةً إلى حصص للقبول الجامعي أو استنتاج أن تخصُّصًا غير ظاهر لا يَحْظَى بطلب في السوق الأوسع.

ثالثًا: خريطة الطلب القطاعي على الوظائف

تختلف العلاقة بين التخصص الجامعي والوظيفة باختلاف القطاع الاقتصادي؛ فحاجة منشأة صحية إلى الممرضين والإداريين والفنيين ترتبط بحجم الخدمات والتمويل، بينما يحتاج قطاع البناء إلى مهارات تصميم وإشراف ومشتريات وسلامة وإدارة عقود. وتبين إعلانات Work-Link أن البرامج والمشروعات والصحة والطب يتصدران نشاط التوظيف المعلن في العينة خلال النصف الأول من 2026.

الشكل (2): القطاعات الأكثر إعلانًا عن وظائف في سوريا



الوحدة: عدد إعلانات الوظائف بحسب التصنيف القطاعي | الفترة: يناير–يونيو 2026 | المصدر: WorkLink، تقرير النصف الأول 2026.

لا تُعبِّر كثافة الإعلانات بالضرورة عن الأجر أو الاستقرار المهني أو القيمة المضافة في كلّ قطاع. وقد تكون مُؤسّسة واحدة مسؤولة عن عدد كبير من الإعلانات، كما أن القطاعات الصناعية الصغيرة والأعمال غير المنظّمة لا تُعلن وظائفها عبر هذه المنصة بالضرورة. وتذكر WorkLink أن 19 إعلانًا فقط من أصل 2,573 أعلن الراتب، أي نحو 0.7%، وهو نقص يعوق تقييم العائد المالي للتخصصات.

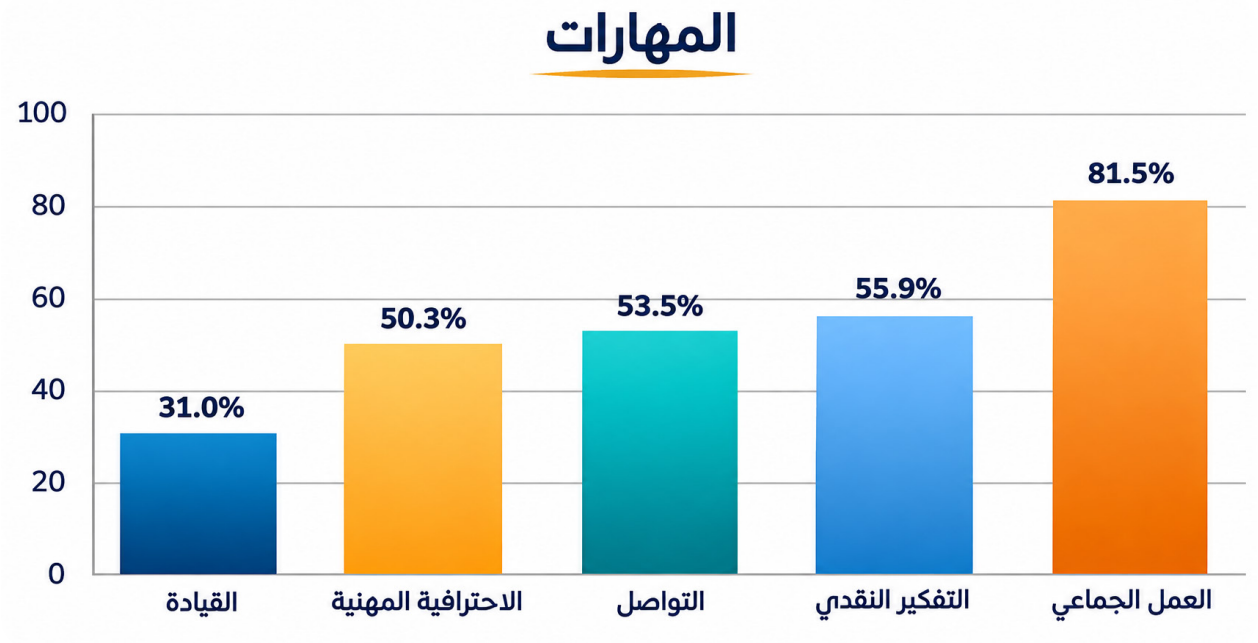
وتزداد أهمية هذا الفصل في سوريا حيث تتفاوت ظروف المحافظات؛ فقد تكون هناك فرص في صيانة المرافق والبناء في منطقة، وفي خدمات النقل والتجارة أو الأنشطة الزراعية في أخرى. ولا يكفي إنشاء خريطة وطنية مُوحَّدة للتخصصات إذا لم تُدْمَج معها فُرَص الحركة الجغرافية للطلاب وتكلفة الانتقال والسكن وتوزيع الجامعات. وهكذا يصبح تخطيط البرامج مرتبطًا بالسوق المحلي وبقدرة الخريج على الوصول إلى الوظيفة، لا بمؤشر مركزي واحد.



رابعًا: فجوة المهارات والجاهزية المهنية

لا تعني ملاءمة اسم التخصص أن الخريج جاهز للعمل منذ اليوم الأول. وتبحث الشركات عادةً عن مهارات فنية مرتبطة بالمهنة، إلى جانب التواصل والتفكير النقدي وإدارة الوقت والعمل الجماعي وحل المشكلات. ويُظهر مسح الرابطة الوطنية للكليات وأصحاب العمل الأمريكية (NACE) لعام 2025 تفاوت تقييم أصحاب العمل لمستوى كفاءة الخريجين الجدد في هذه المجالات، رغم اتفاقهم على أهميتها.

الشكل (3): تقييم أصحاب العمل لمهارات الخريجين في الولايات المتحدة



الوحدة: نسبة أصحاب العمل الذين اعتبروا كفاءة الخريجين مرتفعة أو مرتفعة جدًّا (%) | المصدر: NACE، Job Out-look 2025، جُمعت إجابات أصحاب العمل في أغسطس–سبتمبر 2024.

وقد وصف 81.5% من أصحاب العمل المشاركين كفاءة الخريجين في العمل الجماعي بأنها مرتفعة، مقابل 55.9% في التفكير النقدي، و53.5% في التواصل، و50.3% في الاحترافية المهنية، و31% في القيادة. وهذه آراء أصحاب عمل أمريكيين، وليست قياسًا ميدانيًّا لمهارات الخريجين السوريين. ويمكن الاستفادة منها في بناء قائمة مهارات للتقييم المحلي، لا في افتراض وجود الفجوة بالحجم نفسه في سوريا.

الأولوية في الجامعات السورية هي الانتقال من مُقرّر يَختبر حِفْظ المعلومات إلى مهامّ تُوضّح قدرة الطالب على استخدامها: تحليل مشكلة إنتاجية، أو عرض نتائج مشروع، أو كتابة تقرير مهني، أو اتخاذ قرار اعتمادًا على بيانات. وتختلف هذه المهارات باختلاف التخصُّص، لذلك يُفيد الجمع بين أساس مشترك للكفاءات العامة ومهارات تخصُّصية يُحدّدها أساتذة الجامعات وأصحاب العمل معًا.



خامسًا: من الدراسة إلى العمل.. أين تتكوّن الفجوة؟

يمكن تحديد أربع نقاط تتسع فيها المسافة بين التعليم والتوظيف: اختيار التخصص قبل توفّر معلومات موثوقة عن فرص العمل؛ دراسة مقررات لا تتضمّن ممارسة مهنية كافية؛ البحث عن وظيفة دون شبكات تدريب وإرشاد؛ ثم الالتحاق بعمل لا يستخدم مهارات الخريج كاملةً. وتؤدي هذه الفجوات إلى إطالة البحث عن العمل، وتراجع العائد المتوقع من سنوات الدراسة، وقد تدفع بعض الكفاءات إلى الهجرة أو العمل في وظائف لا تستلزم شهادتها.

وتؤكد دراسة نوعية منشورة عن التعليم العالي في دمشق عام 2025 وجود شكاوى بين المشاركين من غلبة الجانب النظري وضعف فرص التدريب والمشروعات التطبيقية. لكنها دراسة نوعية لا يمكن تحويل نتائجها إلى نِسَب وطنية. وفي مسح منفصل لمنظمة العمل الدولية (ILO) شمل 5,335 من السوريين العائدين في أربع محافظات، تجاوزت نسبة غير العاملين 80% عند الاستبيان؛ وهو مؤشر يتعلق بالعائدين تحديدًا، ولا يصف بطالة الخريجين الجامعيين في سوريا.



كيف تتحوَّل الفجوة إلى تكلفة اقتصادية؟

الجدول (2): قنوات أثر محتملة مستخلصة من التحليل الاقتصادي؛ ليست نتائج قياس سببي لسوريا

موضع الخلل	الأثر المحتمل على الخريج	الأثر المحتمل على الاقتصاد
نقص التدريب التطبيقي	فترة أطول لاكتساب الخبرة	كلفة تدريب إضافية على المنشآت
ضعف بيانات التوظيف	اختيار تخصّص دون تصوّر للطلب	اختلال توزيع المهارات بين القطاعات
المهارات الرقمية المحدودة	صعوبة الوصول إلى وظائف أعلى أجرًا	تباطؤ رقمنة الإنتاج والخدمات
نقص الوظائف الجديدة	تأخُّر الدخل والاستقلال المالي	ضعف الاستفادة من الاستثمار التعليمي

لا تتحقق الاستفادة من التدريب العملي بمجرد فَرْض فترة تدريب على الطالب؛ فالشركة قد تستخدم المتدربين لأعمال روتينية ما لم تُحدّد مهام واضحة ومشرفين ومعايير تقييم. ولذلك يتطلب تصميم التدريب اتفاقًا يُحدّد مسؤوليات المؤسسة التعليمية والشركة ومُخرَجات التعلّم وسلامة الطالب وآليات الشكاوى.

ينبغي أن تتضمَّن أدوات القياس سؤال المنشأة عن الوظائف التي تعذّر شَغْلها، ومدى احتياجها إلى تدريب داخلي، وأسباب عدم التوظيف: غياب المهارات، أم الأجور، أم نقص التمويل، أم ضَعْف الطلب على منتجاتها. فالحصول على إجابة دقيقة يجعل السياسات مختلفة جذريًّا؛ إذ لا يفيد فتح تخصُّص جامعي جديد إذا كانت المنشآت لا تستطيع دَفْع أجور العاملين أو تشغيل معداتها.

سادسًا: تجارب دولية في دَمْج الدراسة بالعمل



الجامعة والشركة داخل برنامج واحد

تشير دراسة XCEPT الحديثة إلى أن مشكلات التفتيش والطرق وساحات الشاحنات والتمويل تعرقل توسيع الربط العراقي–السوري–اللبناني، وأن استثمار الموارد المحدودة في جميع المعابر بالتوازي قد يُشتّت الأثر. كما تكشف تجربة قطاع الشاحنات السوري في 2026 أن تحرير النقل أو حماية الناقل المحلي يمكن أن يثيرا توترات بين الكفاءة التجارية ومصالح أصحاب المركبات، ما يستدعي تنظيمًا تدريجيًّا واضحًا وتقييمًا لأثر القرارات على الأسعار والخدمة.



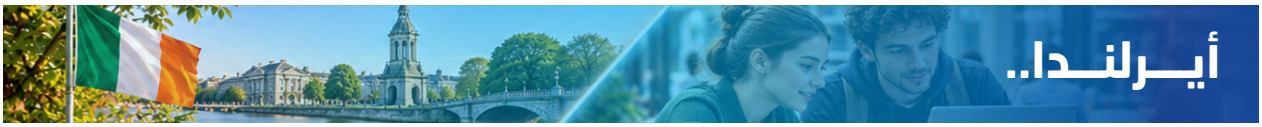
تصميم المناهج وتقييمها بالشراكة مع الشركات

في برامج «سكلز فيوتشر SkillsFuture» الجامعية للعمل والدراسة، تُشارك الشركات مع الجامعات في وَضْع المقررات وتنفيذها وتقييم أداء الطالب في أثناء العمل. وتتخذ الدراسة شكل فصول متبادلة بين الجامعة والمؤسسة أو أيام عمل وأيام دراسة خلال الأسبوع. وبذلك تصبح الخبرة المهنية جزءًا مقوَّمًا من الدرجة الجامعية بدلًا من نشاط لاحق للحصول على شهادة التدريب.

الدرس المشترك

التعليم المرتبط بالعمل ليس معناه تحويل الجامعة إلى مركز توظيف؛ بل بناء قناة ثابتة تُتيح تحديث المعرفة بما يناسب التكنولوجيا والعمليات الفعلية. وتزداد جَدْوَاه عندما ترتبط المشاركة باختبارات أداء وشهادات معتمدة ومسؤولية واضحة عن التدريب، وليس بعدد اتفاقيات التعاون المُوقَّعة.

سابقًا: تجارب دولية في تتبُّع الخريجين



بيانات التوظيف بعد تسعة أشهر

تتبّع هيئة التعليم العالي الأيرلندية (HEA) خريجي الجامعات بصورة سنوية بعد نحو تسعة أشهر من التخرج. وبالنسبة إلى دفعة 2024، أفاد المسح بأن 80.2% من جميع الخريجين كانوا يعملون، و10.7% واصلوا الدراسة. واختلفت معدلات التوظيف بحسب المجال؛ إذ بلغت 91.6% بين خريجي التربية والتعليم، مقابل 63.1% في الآداب والعلوم الإنسانية، مع اختلاف نِسَب متابعة الدراسة بين المجالات.



بيانات التخصص والأجر والانتقال إلى العمل

يُصدر المرصد الوطني للعمل السعودي (NLO) تقريرًا سنويًّا لتوظيف خريجي الجامعات؛ يُصنّف النتائج بحسب التخصص والمؤهل ومؤشرات العمل، وقد أصدر نسخة في 2025. ويُمثّل هذا التوجُّه نموذجًا لاستخدام قواعد البيانات الإدارية والاقتصادية في تقييم المخرجات الجامعية وإرشاد الطلاب والجهات التعليمية، مع اختلاف البنية المؤسسية ووفرة البيانات عن واقع سوريا.

الجدول (3):
مقارنة لآليات الربط المؤسسية؛ ولا يُشكِّل تصنيفًا لترتيب أداء الدول

الدولة	الآلية العملية	إمكان الإفادة في سوريا
ألمانيا	برنامج مزدوج ودور مؤسسي للشركات	تدريب معتمد ضمن بعض التخصصات
سنغافورة	تطوير وتقييم مشترك للمناهج	مشروعات عمل حقيقية بإشراف مزدوج
أيرلندا	مسح دوري يتابع الخريجين	مرصد للتوظيف والأجور وملاءمة التخصص
السعودية	ربط بيانات الجامعة بسوق العمل	لوحات مؤشرات بحسب التخصص والمحافظة



ثامنًا: نموذج مُقتَرح لرَبْط الجامعات السورية بسوق العمل



01 مرصد وطني لمسارات الخريجين

تستطيع الجامعات بَدْء متابعة الخريجين بعد ستة أشهر وعام وعامين من التخرُّج عبر استبيان مُوحَّد يتتبع نوع الوظيفة والراتب والتخصص ومكان العمل ومدة البحث. ويُضاف لاحقًا الربط مع بيانات التشغيل والتأمينات والسجلات الإدارية عندما تتوافر شروط الحماية والجودة. وتُنشَر النتائج مُجمَّعةً مع إبراز حجم العينة ومعدل الاستجابة حتى لا تُفسَّر على أنها تعداد شامل.

02 مرصد للطلب المهني بحسب المحافظات

يمكن توحيد معلومات الوظائف المنشورة مع مسوح مباشرة لدى المنشآت والغرف الصناعية والتجارية والنقابات، إضافةً إلى بيانات الاستثمار المُنفَّذ. وتُصنَّف احتياجات كلّ منشأة إلى تخصُّص جامعي، ومهارة تقنية، وخبرة سابقة، وموقع، وأجر متاح. وتبقى إعلانات المنصات مؤشرًا مُكمّلًا لا بديلًا عن عينة ممثلة لسوق العمل، خصوصًا للوظائف غير المعلنة والقطاع غير المنظم.

03 تدريب تعاوني مرتبط بالتخصص

تُنفّذ برامج تجريبية في كليات مختارة مع منشآت تستطيع تقديم مهام إنتاجية فعلية، بمذكرات تحدد الساعات والمشروعات والمشرفين وآليات قياس الكفاءة. ويمكن الجمع بين تدريب قصير داخل الفصل وتدريب ممتدّ مدفوع جزئيًّا وَفْق قدرة المنشأة. وتُقاس الجودة بمخرجات الطالب وما اكتسبه من مهارات لا بعدد المتدربين فقط.

04 تحديث البرامج وَفْق الطلب متوسط الأجل

لا يقتضي اختلاف الطلب إغلاق تخصصات على الفور. فتحديث المحتوى الجامعي وإضافة مواد اختيارية ومهارات مشتركة قد يكون أقل كلفة وأكثر مرونة من تغيير هيكل الكليات بصورة واسعة. وفي تخصُّصات الهندسة والاقتصاد والطب والإدارة، يمكن إدماج أدوات تحليل البيانات واللغة المهنية وإدارة المشروعات والأنظمة الرقمية بما يُتيح للخريج الانتقال بين أكثر من وظيفة.

05 تمويل التنفيذ وقياس النتائج

تبدأ التجربة بتكاليف معروفة نسبيًّا؛ تشمل: بناء الاستبيانات وقواعد المعلومات، وتدريب المشرفين، وتحسين مختبرات مختارة، وتوفير الدعم للطلاب محدودي الدخل. ويمكن تمويلها عبر موازنة تعليمية مُوجّهة ومساهمات شركات وشراكات تدريبية، على أن تُربط أيّ توسعة بمؤشرات منشورة عن التوظيف وملاءمة العمل وجودة التدريب. ولا يُقدّم التقرير تقديرات مالية غير مُوثّقة لهذه التّدخُّلات.



النتائج والتوصيات

تكشف الأدلة المتاحة أن مشكلة الربط بين التعليم الجامعي وسوق العمل السوري لا يمكن اختزالها في توزيع الطلاب بين الكليات. فإعلانات النصف الأول من 2026 تشير إلى طلب واضح داخل أنشطة صحية وإدارية واجتماعية، لكنها منحازة إلى الجهات التي تعلن عبر منصة واحدة. ويؤكد اختلاف تقييم المهارات في التجربة الأمريكية ضرورة قياس الجاهزية المهنية محليًّا، بينما تُبرز تجارب الدول الأربع أهمية البرامج المشتركة وتتبُّع الخريجين، وربط ذلك ببيانات توظيف موثوقة.

01 **إطلاق متابعة دورية لخريجي الجامعات على دفعات محددة، ونَشْر معدلات الاستجابة ونتائج التوظيف والدخل ومُلاءَمة التخصُّص بصورة مجمعة.**

02 **بناء قاعدة متعددة المصادر لطلب المنشآت على التخصصات والمهارات، وعدم اتخاذ قرارات القبول اعتمادًا على إعلانات موقع واحد.**

03 **اختبار تدريب تعاوني مع منشآت مختارة في تخصصات قابلة للقياس، وتقييم جودة المهام والتعلُّم قبل التوسُّع.**

04 **إدماج مهارات التواصل والتحليل والعمل الجماعي والتقنيات الرقمية في مقرّرات تطبيقية ومشروعات حقيقية.**

05 **مقارنة نتائج الجامعة على مراحل زمنية متعدّدة مع نموّ الاستثمار والوظائف؛ بحيث لا تتحمّل المؤسسة التعليمية وَحْدها مسؤولية نقص الطلب على العمل.**

المراجع

1. Bundesinstitut für Berufsbildung. (2025, August 28). Das duale Studium bleibt ein Erfolgsmodell. https://www.bibb.de/de/pressemitteilung_211676.php

2. Gray, K. (2025, January 13). The gap in perceptions of new grads' competency proficiency and resources to shrink it. National Association of Colleges and Employers. https://www.naceweb.org/career-readiness/competencies/the-gap-in-perceptions-of-new-grads-competency-proficiency-and-resources-to-shrink-it

3. Higher Education Authority. (2025, November 27). Graduate outcomes survey 2025. https://hea.ie/2025/11/27/graduate-outcomes-survey-2025/

4. International Labour Organization. (2026, May 11). Skills profiling of Syrian returnees. https://www.ilo.org/publications/skills-profiling-syrian-returnees

5. National Labor Observatory. (2025). Graduate employment in the Saudi labor market. https://nlo.gov.sa/en/products/reports/graduate-employment-in-the-saudi-labor-market/

6. Rubin, J., Hajir, B., & Tozan, O. (2026). Priorities for (non-reformist) reform in Syrian higher education: Insights from Damascus. Globalisation, Societies and Education, 24(1), 307–322. https://doi.org/10.1080/14767724.2025.2575998

7. SkillsFuture Singapore. (n.d.). SkillsFuture work-study degree. https://www.skillsfuture.gov.sg/workstudy/wsdeg

8. WorkLink. (2026). The state of Syria's formal labour market: H1 2026 report (January–June 2026). https://worklink.sy/en/insights/report/h1-2026

9. World Bank. (2025a, July 7). New World Bank report highlights Syria's economic challenges and recovery prospects for 2025. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/07/07/new-world-bank-report-highlights-syria-s-economic-challenges-and-recovery-prospects-for-2025

10. World Bank. (2025b, October 21). Syria's post-conflict reconstruction costs estimated at $216 billion. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/10/21/syria-s-post-conflict-reconstruction-costs-estimated-at-216-billion



TRENDS | ترندز

Economic studies | للدراسات الاقتصادية

Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi